بقية التنبيهات حول معرفة الحسن من الحديث

مبحث فى دراسات فى علوم السنة

إعداد / ميسون عقباوى

قسم الدعوة وأصول الدين

كلية العلوم الإسلامية – جامعة المدينة العالمية

شاه علم - ماليزيا

maysoun.akabawy31@gmail.com

**الخلاصة – هذا البحث يبحث فى بقية التنبيهات حول معرفة الحسن من الحديث
الكلمات المفتاحية – التنبيه ، الإتقان ، الصدق**

**المقدمة.I**

 **الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه والتابعين ، سوف نقوم في هذا البحث بمعرفة بقية التنبيهات حول معرفة الحسن من الحديث**

 **.عنوان المقال II**

**التنبيه الثالث: إذا كان الراوي -راوي الحديث- متأخرًا عن درجة أهل الحفظ والإتقان، غير أنه من المشهورين بالصدق والستر، وروي مع ذلك حديثه من غير وجه، فقد اجتمعت له القوة من الجهتين، وذلك يرقى حديثه من درجة الحسن إلى درجة الصحيح، يعني: إذا كان من المشهورين بالصدق والستر بألا يجرحه أحد، فمعنى ذلك أن هذا الحديث حسن لذاته.**

**فإذا روي حديثه من غير وجه فيرتفع هذا الحديث من درجة الحسن إلى درجة الصحيح، واجتمعت له القوة من الجهتين؛ من جهة أنه حسن لذاته، ومن جهة أنه له طرق ترفعه إلى درجة الصحيح.**

**قال ابن الصلاح: "مثاله حديث محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة، أن رسول الله قال: ((لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة)) فمحمد بن عمرو بن علقمة من المشهورين بالصدق والصيانة، لكنه لم يكن من أهل الإتقان حتى ضعفه بعضهم من جهة سوء حفظه، ووثقه بعضهم لصدقه وجلالته، فحديثه من هذه الجهة حسن، فلما انضم إلى ذلك كونه روي من أوجه أُخَر، زال بذلك ما كنا نخشاه عليه من جهة سوء حفظه، وانجبر به ذلك النقص اليسير، فصح هذا الإسناد والتحق بدرجة الصحيح، والله أعلم".**

**التنبيه الرابع: كتاب أبي عيسى الترمذي -رحمه الله- أصل في معرفة الحديث الحسن، وهو الذي نوه باسمه وأكثر من ذكره في جامعه، ويوجد في متفرقات من كلام بعض مشايخه والطبقة التي قبله، كأحمد بن حنبل والبخاري وغيرهما، يعني: لكن ليس كما نوه به أو باسمه وأكثر من ذكره مثل ما فعل الترمذي، وتختلف النسخ من كتاب الترمذي في قوله: هذا حديث حسن أو هذا حديث حسن صحيح، ونحو ذلك، فينبغي أن تصحح أصلك به بجماعة أصول، وتعتمد على ما اتفقت عليه.**

**يعني: الحديث الواحد يكون في نسخة حسن وفي نسخة أخرى حسن صحيح، فيحتاج الأمر إلى أن تقابل المخطوطات أو الأصول بعضها ببعض؛ لنعتمد ما تتفق عليه أو ما يتفق عليه أكثرها، ونص الدارقطني في سننه على كثير من ذلك، يعني يحكم على كثير من الأحاديث بالحسن.**

**ومن مظانه سنن أبي داود السجستاني -رحمه الله- روينا عنه أنه قال: "ذكرت فيه الصحيح وما يشبهه ويقاربه، وهذا في كتابه لأهل مكة وروينا عنه أيضًا ما معناه أنه يذكر في كل باب أصح ما عرفه في ذلك الباب، وقال: ما كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد بينته، وما لم أذكر فيه شيئًا فهو صالح، وبعضها أصح من بعض. وكل هذا ذكره في رسالته لأهل مكة فهي كالمقدمة لكتابه".**

**قلت: فعلى هذا ما وجدناه في كتابه مذكورًا مطلقًا وليس في واحد من الصحيحين، ولا نص على صحته أحد ممن يميز بين الصحيح والحسن، عرفناه بأنه من الحسن عند أبي داود، وقد يكون في ذلك ما ليس بحسن عند غيره، ولا مندرج فيما حققنا ضبط الحسن به على ما سبق، إذ حكى أبو عبد الله بن منده الحافظ أنه سمع محمد بن سعد الباوَرْدِي بمصر يقول: "كان من مذهب أبي عبد الرحمن النسائي أن يُخرج عن كل مَن لم يُجمع على تركه. قال ابن منده: وكذلك أبو داود السجستاني يأخذ مأخذه ويخرج الإسناد الضعيف، إذا لم يجد في الباب غيره لأنه أقوى عنده من رأي الرجال، والله أعلم.**

**التنبيه الخامس: ما صار إليه صاحب (المصابيح) وهو الإمام البغوي -رحمه الله تعالى- من تقسيم أحاديثه، يعني: قسم أحاديثه في (المصابيح) إلى نوعين: الصحاح، والحسان، مريدًا بالصحاح ما ورد في أحد الصحيحين أو فيهما معًا، وبالحسان ما أورده أبو داود والترمذي وأشباههما في تصانيفهم، يعني: ولم يكن في الصحيحين، فهذا اصطلاح لا يعرف، يعني: هو خاص بالبغوي، وليس الحسن عند أهل الحديث عبارة عن ذلك، وهذه الكتب تشتمل على حسن وغير حسن كما سبق بيانه، يعني: يريد ابن الصلاح أن يقول: إن كل ما ذكر في هذه الكتب مما ليس في الصحيحين، قد يكون منه ما هو حسن، وقد يكون منه ما هو صحيح، وقد يكون منه ما هو ضعيف.**

**التنبيه السادس: كتب المسانيد غير ملتحقة بالكتب الخمسة، التي هي: الصحيحان وسنن أبي داود وسنن النسائي وجامع الترمذي، وما جرى مجراها في الاحتجاج بها والركون إلى ما يورد فيها مطلقًا، كمسند أبي داود الطيالسي، ومسند عبيد الله بن موسى، ومسند أحمد بن حنبل، ومسند إسحاق بن راهويه، ومسند عبد بن حميد، ومسند الدارمي، ومسند أبي يعلى الموصلي، ومسند الحسن بن سفيان، ومسند البزار أبي بكر، وأشباهها فهذه عادتهم فيها أن يخرجوا في مسند كل صحابي ما رووه من حديثه، غير متقيدين بأن يكون حديثًا محتجًا به، فلهذا تأخرت مرتبتها عن مرتبة الكتب الخمسة، وما التحق بها من الكتب المصنفة على الأبواب، والله أعلم.**

**التنبيه السابع: قولهم: هذا حديث صحيح الإسناد أو حسن الإسناد، دون قولهم: هذا حديث صحيح أو حديث حسن؛ لأنه قد يقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولا يصح، يعني: لا يصح متنه لكونه شاذًّا أو معللًا، غير أن المصنف المعتمد منهم إذا اقتصر على قوله: إنه صحيح الإسناد، ولم يذكر له علة ولم يقدح فيه، فالظاهر منه الحكم له بأنه صحيح في نفسه؛ لأن عدم العلة والقادح هو الأصل والظاهر، والله أعلم.**

**التنبيه الثامن: في قول الترمذي وغيره "هذا حديث حسن صحيح" إشكالٌ، في هذا القول إشكال؛ لأن الحسن قاصر عن الصحيح، يعني: أقل من الصحيح كما سبق إيضاحه، ففي الجمع بينهما في حديث واحد جمع بين نفي ذلك القصور وإثباته.**

**وجوابه: أن ذلك راجع إلى الإسناد، فإذا روي الحديث الواحد بإسنادين؛ أحدهما إسناد حسن والآخر إسناد صحيح، استقام أن يقال فيه: إنه حديث حسن صحيح، أي أنه حسن بالنسبة إلى إسناد، صحيح بالنسبة إلى إسناد آخر.**

**على أنه غير مستنكر أن يكون بعض من قال ذلك أراد بالحسن معناه اللغوي، وهو ما تميل إليه النفس ولا يأباه القلب، دون المعنى الاصطلاحي الذي نحن بصدده فاعلم ذلك، يعني: معناها أن الحديث حسن، يعني: مستحسن ويبقى أنه صحيح، يعني: ليس جمعًا بين اصطلاحين، وإنما المصطلح هو الصحيح بشروطه وبضوابطه، وكلمة حسن إنما ترجع إلى المعنى اللغوي وهو ما يستحسن في القلب.**

**التنبيه التاسع: من أهل الحديث من لا يفرد نوع الحسن ويجعله مندرجًا في أنواع الصحيح؛ لاندراجه في أنواع ما يحتج به، وهو الظاهر من كلام الحاكم أبي عبد الله الحافظ في تصرفاته، وإليه يومئ في تسميته كتاب الترمذي بـ (الجامع الصحيح)، وأطلق الخطيب أبو بكر أيضًا عليه اسم الصحيح وعلى كتاب النسائي، يعني صحيح النسائي، وذكر الحافظ أبو طاهر السلفي الكتب الخمسة -يعني: الصحيحين والسنن الثلاثة: سنن أبي داود وسنن الترمذي وسنن النسائي- وقال: "اتفق على صحتها علماء الشرق والغرب". وهذا تساهل لأن فيها ما صرحوا بكونه ضعيفًا أو منكرًا، أو نحو ذلك من أوصاف الضعيف، وصرح أبو داود فيما قدمنا روايته عنه بانقسام ما في كتابه إلى صحيح وغيره.**

**والترمذي مصرح فيما في كتابه بالتمييز بين الصحيح والحسن، ثم إن من سمى الحسن صحيحًا لا ينكر أنه دون الصحيح المقدم المبين أولًا، فهذا إذًا اختلاف في العبارة دون المعنى، أي: هذا في درجة وهذا في درجة أقل من درجة الصحيح.**

**المراجع والمصادر**

1. **محمد بن محمد أبو شهبه ، (الوسيط في علوم ومصطلح الحديث) ، طبعة عالم المعرفة، جدة 1983م.**
2. **عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح ، (مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الإصطلاح) ، تحقيق: عائشة عبد الرحمن، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1974م.**
3. **نخبة من الباحثين ، (موسوعة علوم الحديث الشريف) ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، مصر 2003م.**
4. **الجزائري، طاهر بن صالح الجزائري ، (توجيه النظر إلى أصول الأثر) ، عناية: عبد الفتاح أبو غدة، دار المعرفة، بيروت 1972م.**
5. **الصالح، صبحي الصالح ، (علوم الحديث ومصطلحه) ، دار العلم للملايين 1969م..**
6. **النهانوي، ظفر أحمد النهانوي ، (قواعد في علوم الحديث) ، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية 1984م.**
7. **رفعت فوزي عبد المطلب ، (توثيق السنة في القرن الثاني الهجري أسسه واتجاهاته) ، مكتبة الخانجي – القاهرة 1981م.**
8. **الطحان، محمود الطحان ، (أصول التخريج و دراسة الأسانيد) ، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع – الرياض 1996م.**
9. **البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي ، (الرحلة في طلب الحديث) ، تحقيق: نور الدين عتر، دار الكتب العلمية – بيروت 1975م.**
10. **الخطيب، محمد عجاج الخطيب ، (السنة قبل التدوين) ، دار الفكر 1971م.**
11. **رفعت فوزي عبد المطلب ، (المدخل إلى منهاج المحدثين) دار السلام – القاهرة 2001م.**
12. **رفعت فوزي عبد المطلب ، ( ابن أبي حاتم الرازي وأثره في علوم الحديث) ، مكتبة الخانجي - القاهرة 1994م.**
13. **الصنعاني، محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني ، (توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار) ، دار إحياء التراث العربي 1945م.**